



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم علوم القرآن والتربية الاسلامية

الدراسات الاولى الصباحية والمسائية / ٢٠٢٤-٢٠٢٥

المرحلة الثانية / مادة مناهج المحدثين

عنوان المحاضرة / **منهج البخاري ومسلم وبعض شروطهم**

مدرس المادة : أ.د. خالد مصطفى محمد هزاع

***** منهج البخاري ومسلم في قبول عنعنة الثقة**

قال الإمام أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي: اعلم أن البخاري ومسلماً ومن ذكرنا بعدهم لم يُنقل عن واحد منهم أنه قال: شرطت أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يُعرف ذلك من سبُر كتبهم، فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم. (١)

قلت: يستثنى من ذلك أن مسلماً قد صرح بالاكْتفاء بالمعاصرة مع إمكان اللقاء في مقدمة صحيحه كما سيأتي، وقد رد على من يشترط ثبوت اللقاء وقد فهم بعض أهل العلم أنه يقصد البخاري أو شيخه ابن المديني، والبخاري وإن لم يقل إن شرطي ثبوت اللقاء إلا أنه عندما يعلل بعض الروايات بعدم ثبوت اللقاء فهذا كالتصريح بهذا الشرط.

***** اشتراط ثبوت اللقاء حال عنعنة الثقة**

هذا الشرط له علاقة بمسألة اتصال السند، والمراد بذلك أن الإمام البخاري يحكم للسند بالاتصال إذا كان الراوي الذي روى بصيغة العنعنة قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة، واكتفى مسلم - رحمه الله - بالمعاصرة مع إمكان اللقاء، وهذا الشرط يرجح كتاب البخاري لأنه يجعله أشد اتصالاً وأقوى تحريماً. (٢)

*** والراجح في مسألة قبول عنعنة الثقة

وقال الخطيب: أهل العلم بالحديث على أن قول المحدث: "ثنا فلان عن فلان" صحيح معمول به إذا كان شيخه الذي ذكره يعرف أنه قد أدرك الذي حدث عنه ولقيه وسمع منه ولم يكن هذا المحدث ممن يدلّس (٢).

وقد بين الحافظ ابن رجب (٤) أن كثيرا من العلماء المتأخرين على ما قاله مسلم -رحمه الله- من أن إمكان اللقي كاف في الاتصال من الثقة غير المدلس، وأنه ظاهر -كسلام ابن حبان وغيره... وقال: وأما جمهور المتقدمين فعلى ما قاله ابن المديني والبخاري، وهو القول الذي أنكره مسلم على من قاله.. وما قاله ابن المديني والبخاري هو مقتضى كلام أحمد وأبي زرعة، وأبي حاتم وغيرهم من أعيان الحفاظ، بل كلامهم يدل على اشتراط ثبوت السماع كما تقدم عن الشافعي رحمته الله فإنهم قالوا في جماعة من الأعيان ثبتت لهم الرواية لبعض الصحابة، وقالوا مع ذلك: لم يثبت لهم السماع منهم فروايتهم عنهم مرسله "

قلت: إن استقراء كلام الأئمة النقاد الذين أشار لهم ابن رجب يدل على أنهم يعلسون الأحاديث ويحكمون بعدم الاتصال بمجرد كون الراوي لا يعرف له سماع من شيخه وإن كان أدركه ولهذا نجدهم يميزون بين الإدراك وثبوت السماع وكل ذلك منهم يدل على تحريمهم واحتياطهم في تصحيح الأحاديث ومدى الدقة والمنهجية الصارمة التي عامل بها النقاد ذلك الكم الهائل من المرويات، ومدى الجهد الذي بذلوه لتنقية السنة

وكما أسلفنا، فإن مذهب مسلم الذي يكتفي بمجرد المعاصرة مع إمكان اللقاء للحكم بالاتصال، وجرى عليه كثير من المتأخرين، هذا المذهب كاف لإثبات الاتصال في الظاهر ما لم تدل قرينة على خلاف ذلك.

*** منهج البخاري في ذكره للمعلقات والموقوفات والمقطوعات في صحيحه

وقد سمى البخاري كتابه: "الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه" (٢)

فيستفاد من هذا العنوان انه أراد أن يكون كتابه جامعاً بمعنى أنه يشمل جميع أبواب الدين، وقوله: "الصحيح": يدل على قصده في عدم إخراج إلا ما صح عنده من

الحديث، وقد أفصح عن هذا بما ثبت عنه من قوله: " ما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثاً صحيحاً، وتركت من الصحاح لحال الطول"^(١).

وقوله: "المسند": دل بذلك على أنه لا يخرج إلا الأحاديث المسندة وهي التي اتصلت من غير انقطاع مرفوعة إلى رسول الله ﷺ بنقل الثقة عن الثقة إلى منتهى الحديث، وبمعنى آخر أن مقصد كتابه لا يشمل الموقوفات والمقطوعات والمعلقات وما شابه ذلك فلا يعرج عليها في صلب كتابه وفيما ساقه محتجاً به، وهو وإن ذكر مثل هذه الأمور في تراجم الأبواب فهي للاستشهاد والاستئناس وليس للاحتجاج.

وقوله: "المختصر": دل على أن قصده الاختصار وعدم الإطالة، كما صرح في

قوله: "وتركت من الصحاح لحال الطول"، فلم يقصد -رحمه الله - الاستيعاب.

س/ أين ولماذا وجدت المعلقات والموقوفات والمقطوعات في صحيح البخاري؟

*** منهج الإمام مسلم في عنونة الثقة ومعنى امكانية اللقاء

ومذهب مسلم كما ذكره في مقدمة صحيحه أن الإسناد المعنعن له حكم الاتصال إذا تعاصر الراوي وشيخه الذي روى عنه بصيغة "عن" وإن لم يثبت لقاءهما، بل إمكان اللقاء كاف، وعدم ثبوت الاجتماع لا يعني انهما لم يجتمعا لأن الظاهر أنهما اجتمعا بسبب المعاصرة مع إمكان اللقاء، كأن يكونا من بلد واحدة، أو ثبت أن الراوي قد رحل إلى بلد الشيخ المروي عنه

س/ ما هو معنى امكانية اللقاء عند الإمام مسلم في قضية قبول عنونة الثقة؟